خلال اجتماع تنسيقي بين وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير التجارة والصناعة ومدير عام البلدية في مقر الهيئة العامة للصناعة

ربط آلي لمخالفات القسائم الصناعية والخدمية والحرفية

وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ووزير التجارة والصناعة أسامة بودي ومدير عام بلدية الكويت م.منال العصفور خلال الاجتماع

شملان الجحيدلي مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف وم.خالد خاطر نائب المدير العام بالتكليف للمدن الصناعية وطلال العلاطي مدير مركز الخدمة المتكاملة خلال الاجتماع

عقد وزير التجارة والصناعة أسامة بودي ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري، اجتماعا أمس في مقر الهيئة العامة للصناعة لبحث آلية التنسيق بين الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت بشأن الإجراءات الخاصة بالقسائم الصناعية والخدمية والحرفية والتجارية مع إجراء الربط الآلي بين الجهتين بهذا الشأن فيما يتعلق بالمخالفات المرصودة على القسائم المذكورة.

حضر الاجتماع مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي، ونائب المدير العام لقطاع المدن الصناعية م.خالد خاطر، كما حضر الاجتماع مدير عام بلدية الكويت م.منال العصفور، ونائب المدير العام لمحافظتي العاصمة والجهراء في بلدية الكويت م.نزار العواد.

القطاع المصرفي يتمتع بمؤشرات رقابية قوية تعكس متانة أوضاعه المالية

بنك الكويت المركزي يطلق حزمة تحفيزية للبنوك المحلية

خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية

أكد بنك الكويت المركزي أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمؤشرات رقابية قوية تعكس متانة أوضاعه المالية، حيث تفوق مؤشرات السلامة المالية بما فيها السيولة ومعدل كفاية رأس المال المعدلات العالمية والمتطلبات الرقابية بهوامش مريحة، بما يعكس صلابة المراكز المالية للبنوك وقدرتها المستمرة على مواجهة مختلف التحديات.

ويعزز ذلك من استدامة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ومواصلة تقديم خدماتها المصرفية بكفاءة وموثوقية عالية. وقد أوضح بنك الكويت المركزي أن متانة القطاع المصرفي تأتي كنتيجة للسياسات التحوطية الحصيفة التي انتهجها على مدار السنوات الماضية.

وفي إطار المتابعة المستمرة للتطورات الجيوسياسية الراهنة، اتخذ بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات شملت التعليمات الرقابية وأدوات السياسة التحوطية الكلية، فيما يتعلق بمتطلبات السيولة الرقابية ومعدل الكفاية الرأسمالية، بما يضمن زيادة مرونة القطاع المصرفي المحلي لدعم أوجه النشاط الاقتصادي ودعم استقرار العمل المصرفي.

وقد شملت تلك الإجراءات خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر، ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل، إضافة إلى الإفراج عن جزء من المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال.

واختتم بنك الكويت المركزي تصريحه بالتأكيد على استمراره في المتابعة الحثيثة لكل المؤشرات الاقتصادية، ومراقبته لتطورات الأوضاع الجيوسياسية الراهنة والتحرك بما يضمن استمرار استدامة النشاط المصرفي المحلي.

إجراءات «المركزي» لمواجهة تداعيات التطورات الجيوسياسية

أولا: معايير السيولة:

(1) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 23/12/2014 بشأن معيار تغطية السيولة (LCR) من 100٪ إلى 80٪.

(2) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 25/10/2015 بشأن معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100٪ إلى 80٪.

(3) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 4/12/2008 بشأن نسبة السيولة الرقابية (RLR) من 18٪ إلى 15٪.

(4) رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة للبنوك التقليدية بتاريخ 14/10/1997 وللبنوك الإسلامية بتاريخ 3/11/2003 والمعدلة بتاريخ 8/6/2004 بشأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات (Maturity Mismatch Ladder).

ثانيا: الحد الأقصى المتاح للتمويل (MLL):

رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل وفق المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 15/3/2016 من 90٪ إلى 100٪.

ثالثا: معيار كفاية رأس المال:

الإفراج عن جزء من المصدة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) بنسبة 1,0٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1)، بحيث تتحقق متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل لتبلغ 12٪ مقابل الحد الرقابي الحالي 13٪.

مع عودة التداولات عقب عطلة العيد.. وبمتوسط يومي 62 مليون دينار

187 مليون دينار سيولة «البورصة» في 3 جلسات

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الأول بعد عطلة عيد الفطر المبارك على تراجع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، متأثرة بتطورات أحداث الحرب الاقليمية في ظل مسار يتسم بالتذبذب تفرضه حالة عدم اليقين التي تعيشها الأسواق بسبب عدم وضوح الرؤية حول التوصل إلى اتفاق بين اطراف النزاع لإنهاء الحرب.

واستهلت البورصة تعاملات الأسبوع يوم الثلاثاء بعد العطلة على تراجع هو الأكبر خلال الجلسات الثلاث التي اقتصرت عليها التعاملات الاسبوعية، إذ بلغت الخسائر السوقية نحو 257 مليون دينار، وفي الجلسة التالية يوم الاربعاء تحسن الاداء نسبيا وارتفعت القيمة السوقية بـ89 مليون دينار جراء عمليات شراء محدودة، وفي جلسة ختام الأسبوع أمس الخميس عاد مسار التداول للانخفاض ليخسر السوق 52 مليون دينار، لينهي تعاملات الأسبوع الأول عقب العطلة على خسائر إجمالية بنحو 220 مليون دينار بنسبة 0,4٪ ليصل إجمالي القيمة السوقية إلى 50,41 مليار دينار انخفاضا من 50,63 مليار دينار قبل عطلة عيد الفطر.

وكان لافتا ان هناك توجها بيعيا لأسهم السوق الرئيسي خاصة المنضوية في «رئيسي 50» نظرا لارتفاعات سعرية تحققت خلال تعاملات شهر رمضان.

ومع انخفاض عدد الجلسات، تراجعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 16٪ بمحصلة إجمالية 187 مليون دينار في 3 جلسات، بمتوسط يومي 62 مليون دينار، وذلك في مقابل 222 مليون دينار بمتوسط يومي 55,5 مليون دينار في الأسبوع الذي سبق العطلة، وكان لافتا استمرار تركز السيولة حول الأسهم القيادية، في مقدمتها أسهم بيت التمويل والوطني وزين، إضافة إلى «ترولي» السهم الجديد المنضم حديثا الى السوق الأول.وتراجع معدلات السيولة كان انعكاسا لانخفاض احجام التداول التي تراجعت بنهاية الأسبوع بنسبة 13٪ بإجمالي 588 مليون سهم مقابل 676 مليون سهم في الأسبوع الذي سبق العطلة.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي للمؤشرات، بنسبة 0,5٪ للسوق الأول الذي خسر 54 نقطة ليصل إلى 8988 نقطة مقابل 9042 نقطة قبل العطلة، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2,2٪ بخسارته 174 نقطة ليصل إلى 7716 نقطة انخفاضا من 7890 نقطة، وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 0,8٪ بخسارته 72 نقطة ليصل إلى 8405 نقاط انخفاضا من 8477 نقطة.

من 18 إلى 24 ساعة للرحلة.. كيف نجحت «الكويتية» و«الجزيرة» في تقديم نموذج سفر بديل؟

من الكويت إلى الدمام والقيصومة.. الكويتيون يعيدون رسم خريطة السفر

أحمد مغربي

لم يعد السفر من الكويت رحلة تبدأ من بوابة المطار وتنتهي على متن الطائرة، بل تحول خلال الأسابيع الماضية إلى اختبار حقيقي للإرادة والوقت والتكلفة، فبين مواطن لا يستطيع تأجيل ارتباطاته، وطالب ملتزم بالعودة إلى جامعته، ومقيم يسابق الظروف للوصول إلى عائلته، تشكلت آلاف القصص المتشابهة التي دفعت الجميع إلى البحث عن مخرج واحد للسفر وهو «الطريق إلى السعودية».

ففي واحد من أسرع التحولات التشغيلية التي شهدها قطاع السفر في المنطقة، أعاد المسافرون من الكويت رسم مساراتهم خارج الحدود خلال أيام قليلة، في استجابة مباشرة لواقع استثنائي فرض نفسه على حركة الطيران.

وجاء هذا التحول في ظل تصاعد التطورات الأمنية، عقب ما شهدته البلاد من اعتداءات غاشمة استهدفت مرافق حيوية، من بينها مطار الكويت الدولي وأنظمة الرادار وخزانات الوقود، وهو ما فرض واقعا تشغيليا مختلفا على حركة الطيران، ودفع إلى إعادة تنظيم مسارات السفر لضمان استمراريتها.

ومع صفارات الإنذار التي تكررت طوال شهر رمضان وأيام عيد الفطر وما تلاها، لم تتوقف حركة السفر، لكنها فقدت شكلها التقليدي بالكامل، لم يعد مطار الكويت الدولي نقطة الانطلاق الأولى، بل أصبحت الرحلة تبدأ برا من الكويت مرورا بالحدود الكويتية والسعودية نحو مطار الدمام أو القيصومة، قبل أن تستكمل جوا إلى الوجهات المختلفة.

ورغم أن زمن الرحلة امتد ليصل إلى 18 ساعة، بل قد يبلغ 24 ساعة في بعض الحالات، فإن آلاف المسافرين قرروا خوض هذه التجربة، في مشهد يعكس أن الحاجة إلى السفر لم تتراجع، بل أعادت ترتيب نفسها تحت ضغط الظروف.

هذا الواقع لم يكن مجرد تغيير مؤقت، بل أسس لنموذج سفر مختلف بالكامل.

رحلة واحدة.. بثلاث مراحل

في هذا الواقع الجديد، لم تعد الرحلة تجربة مباشرة، بل سلسلة مترابطة تبدأ بالتوجه إلى نقاط تجمع داخل الكويت، ثم إنهاء الإجراءات خارج المطار التقليدي، يليها الانتقال بالحافلات إلى المنافذ البرية، قبل الوصول إلى مطارات السعودية واستكمال الرحلة جوا.

هذا التحول لم يغير مسار الرحلة فقط، بل أعاد تعريفها بالكامل، فالمسافر لم يعد يقتصر على شراء تذكرة طيران، بل أصبح يواجه تجربة سفر مركبة تشمل وقتا أطول وتكلفة ممتدة وجهدا إضافيا، ما أوجد نموذجا جديدا يمكن وصفه بـ «السفر متعدد المراحل».

نقاط انطلاق جديدة داخل الكويت

ومع انتقال العمليات التشغيلية خارج مطار الكويت، برزت مواقع بديلة كنقاط انطلاق رئيسية، حيث تحولت صالة رقم 8 في أرض المعارض بمشرف ومجمع الخيران إلى محطات أساسية لتجمع المسافرين، يتم من خلالها إنهاء الإجراءات الأولية وتنظيم الانتقال الجماعي نحو المنافذ الحدودية، ضمن وتيرة تشغيل يومية مرتفعة وتنظيم متواصل يعكس سرعة الاستجابة للظروف.

هذا التغيير لم يكن شكليا، بل أعاد توزيع النشاط المرتبط بالسفر داخل الكويت، حيث انتقلت حركة المسافرين والخدمات المرافقة من المطار إلى هذه المواقع، في خطوة عكست مرونة تشغيلية وقدرة سريعة على إعادة تنظيم العمل خلال فترة قصيرة.

بوابات السفر البديلة

خلال فترة وجيزة، تحولت مطارات السعودية، وتحديدا الدمام والقيصومة، إلى منافذ رئيسية لسفر المغادرين والقادمين من وإلى الكويت، ما أعاد رسم خريطة حركة السفر في المنطقة.

ولم يقتصر هذا التحول على الجانب الجغرافي، بل امتد إلى البعد الاقتصادي، حيث انتقل جزء من الإنفاق المرتبط بالسفر، بما يشمل النقل والخدمات اللوجستية والانتظار، إلى خارج الحدود، ما يعكس إعادة توزيع فعلية للنشاط الاقتصادي المرتبط بحركة الأفراد.

رحلة أطول.. وطلب لا يتراجع

على الرغم من ارتفاع التكلفة الزمنية والمالية، لم يتراجع الطلب على السفر، فالمواطن المرتبط بمواعيد، والطالب الملزم بدراسته، والمقيم المرتبط بأسرته، جميعهم اتخذوا قرار السفر رغم تعقيد الرحلة.

ويعكس ذلك مؤشرا اقتصاديا مهما، يتمثل في استمرار الإنفاق المرتبط بالسفر، ما يدل على بقاء مستوى من الثقة والقدرة على تحمل التكاليف، حتى في ظل الظروف الاستثنائية.

ولعل الخطوة التي أعلنت عنها طيران الجزيرة عن تشغيل رحلاتها التجارية من مطار الدمام اعتبارا من اليوم (الخميس) بالإضافة إلى رحلاتها الحالية من مطار القيصومة إضافة جوهرية تمكن الشركة من خدمة أكثر من 1000 رحلة في 20 وجهة إضافة إلى إمكانية شحن أكثر من مليوني طن من السلع الأساسية حتى 30 أبريل المقبل.

مشهد مختلف عن أزمة كورونا

يختلف هذا الواقع جذريا عن تجربة إغلاق المطارات خلال جائحة كورونا، حين توقفت حركة السفر بالكامل نتيجة القيود الصحية. أما في الأزمة الحالية، فلم يحدث توقف، بل إعادة تشكيل لحركة السفر، عبر مسارات بديلة حافظت على استمراريتها، فبدلا من الإغلاق الكامل، برز نموذج قائم على المرونة التشغيلية وإعادة توزيع العمليات، ما يعكس تطورا في آليات إدارة الأزمات مقارنة بالتجارب السابقة، وقدرة أعلى على التكيف دون تعطيل كامل للنشاط.

فبدلا من الإغلاق، برز نموذج قائم على التكيف، حيث تم نقل العمليات وتغيير المسارات دون تعطيل كامل للنشاط، ما يعكس تطورا واضحا في آليات التعامل مع الأزمات مقارنة بالتجارب السابقة.

السفر لم يتوقف.. بل غير طريقه

ما حدث خلال الأسابيع الماضية لا يمكن وصفه بتراجع في حركة السفر، بل بتحول كامل في مساراها. فالرحلات لم تلغ، بل انطلقت من مكان آخر، والمطار لم يغلق، بل تغير موقعه، والطلب لم ينخفض، بل أعاد ترتيب نفسه، وفي قلب هذه الصورة، يبرز واقع جديد: السفر من الكويت لم يتوقف.. بل خرج إلى الطريق ليكمل رحلته من هناك.